رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

الوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية (نماذج مختارة)

Diplomatic means in resolving international conflicts (Selected models)

م.م. الحسن جلال عبدالواحد

Asst.lect.AL HASAN JALAL ABDULWAHID

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

University of Nahrain/ College of Political Science

alhasan.jalal@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

أن العلاقات بين الدول ليست دائما مستقرة وهادئة، وتعارض مصالح هذه الدول يؤدي في كثير من الأحيان إلى قيام النزاع بينها، والحكمة تقضي في مثل هذه الحال بأن تسعى هذه الدول إلى تسوية النزاع وديا، وبأن لا تعمد إلى وسائل العنف إلا إذا دعتها الضرورة إلى ذلك. وقد اتجهت جهود الساسة محبي السلام منذ أواخر القرن الماضي إلى إحلال الوسائل السلمية محل القوة في فض النزاعات الدولية وعقدت لهذا الغرض المؤتمرات الكبرى مثل مؤتمر لاهاي سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٧، وفيهما تقررت مجموعة من الأحكام لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية ويتناول هذا البحث دور الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية، والتعرف على الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية. والتعرف على طبيعة القرارات الناجمة عن الوسائل السلمية المستخدمة في تسوية النزاعات الدولية، ويستخلص منها : أن تسوية النزاعات الدولية تتم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ووفق مبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية، مع مراعاة عدم تعسف الدولة في استخدام حقها في اختيار وسيلة التسوية.

إن تحديد وسيلة التسوية أمر يرجع إلى إرادة أطراف النزاع الذين يملكون حرية تحديده إما بالاتفاق بينهم قبل أن يثور أي نزاع أو بالاتفاق بعد أن يثور النزاع وقد خرجت هذه الدراسة بأهم التوصيات منها دراسة أسباب النزاعات ووضع المعالجات المناسبة لها قبل أن تستفحل وتصل إلى حد المواجهة المسلحة والحث على حلها بالطرق السلمية، إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، تفعيل الية التفاوض لحل النزاعات الدولية.

الكلمات المفتاحية : "الوسائل" ، " الدبلوماسية" ، "النزاعات الدولية"

Abstract

Relations between states are not always stable and calm, and the conflict of interests of these states often leads to conflict between them, and the wisdom dictates in such a case that these states should seek to settle the conflict amicably, and not to resort to violent means unless necessary. Since the end of the last century, the efforts of peace-loving politicians have been directed towards replacing peaceful means with force in the settlement of international disputes.for this purpose, major conferences were held, such as The Hague Conference in 1899 and 1907, in which a set of provisions were decided to settle international disputes by peaceful means. this research deals with the role of diplomatic means in settling international disputes, identifying diplomatic means for settling international disputes, and identifying the nature of decisions resulting from peaceful means used in settling international disputes. It is derived from: the settlement of international disputes is carried out on the basis of respect for the principle of sovereign equality between states, and in accordance with the principle of free choice of means of settlement, taking into account the non-arbitrariness of the state in using its right to choose the means of settlement. the determination of the means of settlement is up to the will of the parties to the

conflict, who have the freedom to determine it either by agreement between them before any dispute arises or by agreement after the dispute arises.
Keywords: "Means", "Diplomacy", "International Conflicts"

المقدمة

جاء تاريخ البشرية حافلاً بالصراعات والنزاعات حتى غدت الحرب أبرز سمات التاريخ الأنساني الذي بدأت صفحاته ملطخة بدماء الضحايا برهاناً على تلك الفظائع التي جرتها على البشرية. وتعد الدبلوماسية أنجح الطرق لتدعيم العلاقات الدولية وتعزيز حقوق الأنسان والتي أصبحت قضية دولية وذلك بموجب ميثاق الأمم المتحدة العام ١٩٤٥، حيث تقوم الدبلوماسية بدور هام ومميز في تدعيم العلاقات ومعالجة كافة الشؤون التي تهم العديد من الدول، فمن خلالها تتم تسوية الخلافات وحل المشاكل التي تنشأ بين الدول وبعضها، ومحاولة التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، فضلا عن إشاعة الود والتفاهم بين الدول، فكل دولة تستطيع أن تعزز نفوذها وتوطد مركزها في مواجهة الدول الأخرى، وفضلا عن تدعيم السلم وتجنب الحرب ومما لا شك فيه أن الطرق الدبلوماسية تحدث بعد وقوع المشاكل بين أشخاص القانوني الدولي سواء كانت دول أو منظمات دولية، فتتم حل هذه المشكلات بالطرق الدبلوماسية لإنهاء النزاع بين الأطراف المتنازعة وإعادة الوضع الطبيعي إلى ما كان عليه من قبل وقوع النزاع وذلك قبل اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي.

مشكلة البحث : تكشف لنا نظريات العلاقات الدولية وتقربنا أكثر للأسباب والغايات لروسيا من وراء شنها لعملية عسكرية في الأراضي الأوكرانية، وهو ما تجده في ثنايا النظرية الأوراسية الجديدة، والنظرية الواقعية حيث تكمن مشكلة الدراسة فيما تتمثل الطرق الدبلوماسية وما هو دورها في حل المنازعات الدولية وما مدي كفايتها ؟

أهداف البحث : تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء بمزيد من التفصيل والشرح على:

- بيان مفهوم الطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية
- التعرف على الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية.
- التعرف على طبيعة القرارات الناجمة عن تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.

أهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة من خلال الوقوف على دور الطرق السلمية كوسيلة دبلوماسية في حل النزاعات الدولية، في ضوء التزايد الكبير في حجم النزاعات الدولية وتزايد تأثيرها على الأمن والاستقرار الدولي والتعرف على دور الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية المنظمات والدبلوماسية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة وتطوير القانون الدولي.

حدود البحث : تحدد هذه الدراسة بالأبعاد التالية :

- الحدود المكانية تتحدد الحدود المكانية للدراسة بدور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية.
- الحدود الموضوعية تحدد الحدود الموضوعية للدراسة بالوقوف على الطرق الدبلوماسية لحل المزاعات الدولية.

منهج البحث : تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث فالمنهج الوصفي يعتمد علي وصف ظواهر النزاعات الدولية. أما المنهج التحليلي فيعتمد على تحليل الطرق الدبلوماسية لمعرفة الوسائل الدبلوماسية التي يمكن استخدامها لحل النزاعات الدولية.

المبحث الاول : مفهوم النزاعات الدولية وتسوية النزاع وصورها

المطلب الاول : مفهوم النزاعات وتسوية النزاع

ثمة العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم النزاع تذكر عدد منها مثالاً لا حصرا لمحاولة الوقوف على أركان النزاع وتلك التعريفات على النحو التالي:

خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما. [١]

وهناك تعريف آخر للنزاع الدولي هو تناقض في المصالح غالبا ماتكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى التصعيد في المواقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة مع الإستعداد أو الإستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. [٢]

وأيضاً يعرف النزاع الدولي أنه ذلك الخلاف الذي يقوم بين أشخاص القانون الدولي العام حول موضوع قانوني أو سياسي أو اقتصادي أو غيره مما يرتبط بالمصالح المادية والمعنوية للمجالات المدنية والعسكرية أو غيرها، معنى ذلك أن هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي فقد يكون الخلاف قانوني كما قد يكون سياسي وقد يكون اقتصادي، ونقول إن غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة. [٣]

وقد عرفت محكمة العدل الدولية، في قرارها في قضية ما فروميسي عام ١٩٢٤، النزاع بأنه نزاع بين دولتين بشأن مسألة قانونية أو حدث معين أو بسبب تضارب في آرائهما ومصالحهما القانونية.[٤]

المطلب الثاني : صور النزاع الدولي

وهي عبارة عن النزاعات والمنافسات على القوة والموارد والقيم من أجل تحقيق بعض الاهداف على حسب قوه وامكانيات كل طرف

١- **النزاعات القانونية** : وهذه المنازعات التي تخضع للاختصاص ولها طبيعة قانونية، تنشأ بين طرفين أو أكثر نتيجة الخلاف على تطبيق الشروط الحالية أو بسبب تفسير أحكامها، وبالتالي فهي حلول تحكيمية أو قضائية قبول تفسير الاتفاقيات أو أي من موضوعات القانون أو الأحداث التي تم تعريفها على أنها انتهاك للقانون الدولي وتحديد نوع ومبلغ التعويض منها.

٢- **النزاعات السياسية** : الهدف من هذه النزاعات الاستيلاء على المواقع المهمة الجيواستراتيجية وذلك لان الدول القوية تبحث عن مجالات جغرافية حيوية بحرية وبرية وفضائية وقد تكون نزاعات خطيرة مثل الدينية . [٥]

٣- **النزاعات الاقتصادية** : هي النزاعات التي تعتمد في اندلاعها على تناقض المصالح الاقتصادية مثل المواد الاولية من غذاء وطاقة وماء لان الذي يتحكم في هذه العناصر سوف يتحكم بالعالم لأنهم من عناصر قوة الدولة ولا تزال النزاعات مستمرة.

اخيرا تعتمد النزاعات الدولية على الاختلاف والتناقض بين الادارات الوطنية بسبب دوافع الدول واهدافها وتصوراتها وتطلعاتها وتنازع على الامكانيات والموارد لكل دولة مثل المنجمية أو الزراعية أو الصناعية من اجل الحفاظ على هذه الموارد أو من أجل التوسع لاكتسابها.[٦]

المبحث الثاني: الأدوات الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السليمة وتطبيقات لتسوية النزاعات عن طريق الوسائل الدبلوماسية

المطلب الاول : الأدوات الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السليمة

تطبيقاً لنص المادة ٣٣ لميثاق هيئة الأمم المتحدة، وفي حالة نشوب نزاع ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، يجب قبل اللجوء إلى أية دعوي دولية البحث عن حل عن طريق المفاوضات أو عن طريق إجراء تحقيق دولي أو عن طريق الوساطة أو عن طريق المساعي الحميدة، أو عن طريق إجراء الصلح. [٧]

تشمل الدبلوماسية عمومًا العرف الدبلوماسية، وطرق الاتصال الدبلوماسي، واستخدام الوثائق والحفاظ عليها، ومعرفة امتيازات المكتب السياسي، وتقاليد البروتوكول في مراسيم الاستقبال الرسمية، وإجراء المؤتمرات، وغيرها من الأمور المتعلقة بالمهمة. "كلمة الدبلوماسية في الخارج فاطمة قصاب" عبارة دبلوماسية تم استخدامها مرات عديدة. وجهات دولية مختصة (المادة ٢٠ من معاهدات لاهاي / ٢٩ جويليه ١٨٩٩ و ٣٨ بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٠٧) على عكس الوسائل القضائية التي تفرض حلول النزاع، لأن الوسائل غير القضائية لا تعطي لا اقتراحات الحلول أو تساعد على الوصول إلى فك الخلافات. [٨]

أولاً: المفاوضات : تعتبر المفاوضات من أقدم الطرق في فض وتسوية المنازعات الدولية أيضاً أكثرها قبولا من أطراف المنازعة ويعتبر التفاوض المرحلة الاولية من مراحل الحوار بين المتحاربين وهو محادثات بين طرفين أو أكثر من أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل يرضي جميع أطراف الصراع.

وتجري أيضاً المفاوضات من قبل وزير الخارجية بالمراسلة أو في مؤتمر دولي وللإشارة أن وزارة الخارجية على المستوي الوطني تمثل الجهاز المؤسسي للتفاوض حيث تقوم بحل الكثير من المشكلات الخارجية للدولة عن طريق المفاوضات، الصفقات التي تحاول فيها الوصول إلى هدفها بأكبر المكاسب وأقل الخسائر. يمكن حلها وديًا لجميع الأطراف. وأن المفاوضات قد تؤدي إلى اتفاق أو نتيجة. أو قد تحدد من

قبل محكمة العدل الدولية في بعض الاتفاقيات ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق. قبل عرض النزاع على القرار القضائي أو التحكيم.[٩]

وقد تعطي المفاوضات الدور الأساسي للمتفاوضين وهم أطراف النزاع فالمفاوضات لا تعني إلا الدول المتنازعة التي تتفاوض مباشرة لتسوية النزاع والمسائل المتعلقة به، يمكن للغير أن يتدخل من أجل تسهيل التسوية إلا أن هذا التدخل لا يلغي حرية الأطراف المتنازعة في التقرير وبالنظر لتشابه المشاكل الدولية وتكرارها فقد أصبحت المفاوضات الثنائية بين دولتين متنازعتين لا تستجيب لتطور العلاقات الدولية وتسوية المنازعات ذات الطبيعة العامة التي تهم مجموعة من الدول، لهذا فقد اتجهت الدول بواسطة المنظمات الدولية إلى اعتماد على المفاوضات الجماعية من أجل تذليل الصعوبات التي تواجه الدول.

فالمفاوضات عبارة عن جسر امن ينبغي المرور فوقه قبل الوقوع في دائرة التناحر المدير لكل الجهود البشرية من أجل حياة حضارية بعيدة عن الاساليب العدوانية الذي يفتك بالعقل البشري والمبادرات الحسنة المعبرة عن التطور الاخلاقي والفكري للشعوب وتطلعها نحو علاقات سلمية أكثر فالمفاوضات هي تبادل الاقتراحات ووجهات النظر بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية النزاع القائم بينها. [١٠]

ثانياً: المساعي الحميدة : يقصد بالمساعي الحميدة العمل الودي الذي تقوم به دولة ثالثة تربطها بالدول أطراف النزاع علاقة الصداقة للتخفيف من حدة النزاع والتوتر بينهما وخلق جو يمكن أطراف النزاع من استئناف المفاوضات ويلجأ إليها عندما تفشل المفاوضات أو عندما يكون هناك نزاع دولي ويسفر عنه سحب السفراء أو قطع العلاقات الدبلوماسية وعجز أطرافه عن حله، ومنه يقوم طرف ثالث من تلقاء نفسه أو بطلب من الطرفين المتنازعين أو أحدهما لعرض مساعيه الحميدة [١١]

ثالثاً: الوساطة : الوساطة تتطلب تدخلاً أكثر حدة، وأقل سرية قد تعرض أو قد تطلب كما في المساعي الحميدة، ولكن الدولة الوسيطة لا تكتفي بحضور الأطراف بل تقترح قواعد التفاوض وتتوسط مباشرة في المفاوضات بمعنى الكلمة، وتسعى لجعل الدول المعنية تقوم بتنازلات متبادلة ويقصد بها نشاط دولة ثالثة بقصد الحصول على تسوية ودية بين دولتين متنازعتين أن الفرق بين الوساطة والأعمال الودية هو فرق بسيط بينهما أن الأعمال الودية طريقة أكثر تحفظاً تهدف إلى مجرد تمهيد الطريق لبدأ أو استئناف المفاوضات بين المتنازعين، إذ بالدولة الوسيطة تقوم بنشاط أكثر إيجابية إذ تتابع المفاوضات وتقترح بنفسها حال للنزاع والصفة الأساسية للوساطة تتمثل في كونها اختيارية وهذه الصفة الاختيارية تسود كل نظام الوساطة كما تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات التي تدور بين المتنازعين وقد تساهم في وضع الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع.

رابعاً: التحقيق الدولي : التحقيق هو الوسيلة التي تظهر الوقائع في حادثة من الحوادث المختلف عليها بين الدولتين المتنازعتين، ذلك أن بيان الوقائع في نزاع وإجلاء حقيقته يسهل الوصول إلى الحل المناسب وذلك يعود الفضل في إنشاء طريقة التحقيق وتطويرها إلى مؤتمر لاهاي للسلام لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ونصت

المادة (١٢ الفقرة ١) من عبد العصبة أيضا على التحقيق بطريقة مشابهة لما جاء في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٣٣) كوسيلة من الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية من مهام لجان التحقيق يهتم إجراء التحقيق بالبحث عن مدى صحة الوقائع، ويتأكد من الأسباب التي يقوم عليها النزاع، والتي تختلف حولها المواقف للاطراف المتنازعة وقد يتطور التحقيق وفقاً للمهام الموكلة للجنة المحققة، وخرج عن التحديد الضيق الذي نصت عليه اتفاقية لاهاي فمعظم لجان التحقيق التي انشأت حديثا كانت لها مهام أوسع لتسهيل حل النزاع. [١٢] وقد نصت معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ في المادة العاشرة على كيفية تشكيل هذه اللجان والصلاحيات المخولة لها والوقائع المطلوب التحقيق فيها والإجراءات التي تتبعها، ومكان اجتماعها، وذلك بموجب اتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين.[١٣]

أما إذا لم يحصل هذا الاتفاق، فيمكن الأخذ بما جاءت به المواد: (٧٥.٤٥.١٢) والذي يكون اختصارا، تشكيل لجنة تحقيقة يتكون عددهم من خمسة أعضاء تنتخب كل دولة اثنين منهم، ويجوز أن يكون أحدهما من رعاياها، ويقوم أربعة اعضاء بانتخاب عضواً خامس رئيساً لهم، ويتم انعقاد الجلسات والمداولات في سرية تامة، وذلك بعكس التقرير الذي يكون في جلسة علنية بحضور ممثلي الطرفين كما تسلم نسخة منه لكل منهما، وذلك بعد تحريره وتوقيع جميع أعضاء اللجنة عليه (المادتان ٣٠ و ٣٤) إجراءات التحقيق وتنقسم الإجراءات أمام لجنة التحقيق إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة تلقي المذكرات المكتوبة، ومرحلة شفوية، ويجوز للجنة اتخاذ إجراءات أخرى لتكملة معلوماتها كالمعاينة مثلا أو زيارة مكان ما. [١٤]

أو بالإحالة إلى اللجنة ذاتها: أو بإعداد قواعد بواسطة أطراف النزاع أنفسهم إذا تم تكوين اللجنة بواسطة الدول أو المنظمة الدولية المعنية، وتتمثل وظيفة لجنة التحقيق في إثبات الوقائع وتقديم التقرير ومدى حجية تقرير لجنة التحقيق من الناحية القانونية الذي يكون ليست له أي طبيعة إلزامية. كما أنه لا ينطق بأحكام، بل يكتفي بملاحظة الوقائع والتأكد من صحتها، وهذا يجعله يختلف تماما عن قرار التحكيم أو الحكم القضائي.[١٥]

خامساً: الصلح أو التوفيق : طبيعة التوفيق يظهر التوفيق أو المصالحة في القانون الدولي بعدة أسماء كمعاهدات التوفيق والتحكيم ومعاهدات التوفيق والتسوية القضائية، والسبب أنه يتم بواسطة لجان التوفيق، ولا تقتصر هذه اللجان على تقصي المسائل القانونية بل تسعى إلى إثارة كل المسائل التي من شأنها إيجاد حل للنزاع وتسويته، ومن ثم فهي لجان تنحرف عن الاعتبارات القانونية لإيجاد حلول تراعي مصالح الدول المتنازعة ويعتبر التوفيق إجراء حديثا نسبيا من إجراءات التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وعادة ما تتولاه لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي. فقد جرى العمل على الأخذ به بعد الحرب العالمية الأولى، ونصت عليه العديد من المعاهدات الثنائية والجماعية التي أبرمت لتسوية النزاعات الدولية، أهمها اتفاقات لوكارنو (Locarno) لعام ١٩٢٥ وميثاق التحكيم لعام ١٩٢٨. الاتفاقيات الدولية العامة التي تضمنت التوفيق نصت عليه أهم الاتفاقيات العامة ذات الطابع التشريعي، ومن بينها اتفاقيتي فيينا حول العلاقات

الدبلوماسية لعام ١٩٦١ والعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، وكذلك اتفاقية قانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. واتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. [١٦]

المطلب الثاني : تطبيقات لتسوية النزاعات عن طريق الوسائل الدبلوماسية بين روسيا وأوكرانيا

ان تفسير السلوك الروسي السياسي والعسكري تجاه أوكرايا، فمنذ تغيير النخب الحاكمة في أوكرانيا سنة ٢٠١٤ ، بعد الإطاحة بالرئيس فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych) الذي كان مواليا لروسيا بحيث قام منذ وصوله للحكم سنة ٢٠١٠ على تمديد عقد إيجار روسيا لميناء سيفاستيبول حتى عام ٢٠٤٢ وسماح لروسيا بوضع خمسة وعشرون ألف جندي في المنطقة والحفاظ على قاعدتين جويتين في شبه جزيرة القرم. ووصول نخب ذات توجه غربي أطلسي تعتبره روسيا معاديا لمصالحها واستراتيجيتها في المنطقة الجنوبية الغربية لحدودها ومجالها الحيوي، فقامت بضم شبه جزيرة القرم للسيادة الروسية في مارس ٢٠١٤ بعد إجراء استفتاء في الإقليم الذي تسكنه أغلبية عرقية روسية، كرسالة واضحة لأوكرانيا أنها لا تسمح بتهديد مصالحها. وصولا إلى العملية العسكرية الحالية التي قامت بها روسيا منذ سنة ٢٠٢٢ على الأراضي الأوكرانية ولا تزال مستمرة لحد الآن.[١٧]

واندلع النزاع بين أوكرانيا وروسيا منذ سنة ٢٠١٣ ، عقب قرار الرئيس السابق فيكتور يانوكوفيتش بتعلق أعمال التي من شأنها أن تفضي إلى توقيع اتفاق انتساب إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى مظاهرات شعبية مدعومة من الغرب بعدها تدخلت روسيا في شبه جزيرة القرم وألحقتها بالسيادة الروسية و قامت بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا من خلال إجراء استفتاء تقرير المصير في جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، والذي لم تعترف به أوكرانيا، وفي سبتمبر ٢٠١٤ جرت مفاوضات في منسك ضمت ممثلين أوكران وروس ومن مناطق لوغانسك ودونتسك الذين وقعوا بروتوكول ضم عدة تدابير أمنية وسياسية لإنهاء النزاع، ثم الاتفاق على رزمة تدابير للتنفيذ، ٢٥ لكنها لم تحقق أي نتائج على أرض الواقع. [١٨]

وفي سنة ٢٠١٩ تم انتخاب الرئيس فولودمير زيلنسكي ذو التوجه الأطلسي المعادي لروسيا، وفي ٢٤ فيفري ٢٠٢٢ قامت روسيا بشن عملية عسكرية واسعة على الأراضي الأوكرانية لا تزال مستمرة لحد الساعة ويشكل البحر الأسود محورا جغرافيا حيويا في الاستراتيجية الأمنية الروسية، بالرغم أنه لا يعوض خروج روسيا إلى المياه الدافئة كالبحر الأبيض المتوسط، وأن سيادة القوى الأطلسية مع مضيقي البوسفور والدردنيل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي يسقط أهمية البحر الأسود الجيواستراتيجية حسب ألكسندر دوغين، إلا أنه يمكن روسيا من حماية التوسع والنفوذ الأطلسي والتركي على المناطق الوسطى، ولذلك يجب أن يبقى البحر الأسود تحت السيطرة الروسية إن الثابت الأساسي المطلق للسياسة الروسية على شواطئ البحر الأسود هو السيطرة الشاملة وغير المحددة .... على مجموع امتداد ذلك الشاطئ من الأراضي الأوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية .[١٩]

فروسيا تسعى للسيطرة المطلقة على الأوضاع السياسية والعسكرية لمنطقة البحر الأسود، وإبعادها عن النفوذ التالاسوكراتي القادم من الغرب وتركيا وحتى اليونان، بحيث أن الشاطئ الشمالي للبحر الأسود حسب دوغين يجب أن يكون أوراسيا وأن يخضع لروسيا بصفة مركزية ومن خلال تتبع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا نلاحظ كيف عملت روسيا على السيطرة على المناطق الأوكرانية المشاطئة للبحر الأسود، وإلحاقها بالسيادة الروسية عبر إجراء استفتاء في تلك المناطق. ثم التركيز للسيطرة البرية الميدانية على معظم المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية لأوكرانيا المتاخمة للحدود الروسية ويعد دوغين من الداعمين بقوة لضم مناطق شرق وجنوب أوكرانيا لروسيا باعتبارها أراض روسية بالأساس والمناطق الساحلية المشاطئة للبحر الأسود، وهو ما يتوافق مع الفكر الاستراتيجي الروسي بضرورة السيطرة على البحر الأسود وإخضاع حدوده الشمالية للسيادة الروسية، وعدم السماح بالتغلغل الغربي والأطلسي (التالاسوكراتي).[٢٠]

الخاتمة

ومما سبق ذكره يمكن القول أن العلاقات بين الدول ليست دائماً هادئة ومستقرة ولكنها في بعض الأحيان قد يؤدي اختلاف المصالح بين هذه الدول إلى قيام النزاع بينها، وهنا يجب على تلك الدول السعي إلى حل النزاع ودياً، وأن لا تعتمد إلى وسائل العنف إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ونجد أن الجهود السياسية قد اتجهت إلى أحلال الوسائل السلمية محل القوة في فض النزاعات الدولية في أواخر القرن الماضي. وقد أنعقد لهذا الغرض كبري المؤتمرات مثل مؤتمر لاهاي عامي (١٨٩٩ – ١٩٠٧)، والذي تقرر فيها مجموعة من الأحكام لتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية فحل النزاعات سلمياً في المجتمع الدولي بواسطة آليات سياسية ودبلوماسية وقضائية يؤدي إلى تجنب وقوع نزاعات مسلحة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واحترام سيادة القانون الدولي العام.

الاستنتاجات

١. تعد الدبلوماسية الأداة المثلى والأساسية في إدارة الأزمات السياسية والنزاعات والصراعات الدولية والعلاقات الدولية التي لا يمكن الاستغناء عنها لما قامت به من أدوار في إدارة وحل عدد من الأزمات والمنازعات بين الدول التي استشعر القائمون على تلك المفاوضات بين تلك الدول أهمية أدوارهم، والمسؤولية الملقاة على عواتقهم، ومن ثم تم حل تلك النزاعات والحروب انطلاقا من استشعار القائمين على العمل الدبلوماسي بمسؤوليتهم الوطنية.

٢. أن تسوية النزاعات الدولية تتم على أساس احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ووفق مبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية. مع مراعاة عدم تعسف الدولة في استخدام حقها في اختيار وسيلة التسوية.

٣. إن تحديد وسيلة التسوية أمر يرجع إلى إرادة أطراف النزاع الذين يملكون حرية تحديده إما بالاتفاق بينهم قبل أن يثور أي نزاع أو بالاتفاق بعد أن يثور النزاع.

٤. إجراءات تسوية النزاعات بالطرق السلمية ما نزال لقسم بالبطء وكثرة العراقيل التي توضع أمامها يسبب مواقف الدول أطراف النزاع الذين لا تتوافر لديهم الرغبة الصادقة في الوصول إلى حل للنزاع.

٥. أن المفاوضات التي لا تتوج بتحرير اتفاقية والتوقيع عليها، لا تفيد الدول الأطراف التي شاركت فيها، وذلك حتى فيما يتعلق بالمواقف الميدتية، التي كانت لهم أثناء المفاوضات

٦. المفاوضات أسهل، وأقصر الطرق، وأكثرها جدية في حل الإشكالات التي يمكن أن تقع فيها الدول في سعيها وراء مصالحها الخاصة مع الأطراف الأخرى، ففي الوقت الذي تعول فيه الدولة إتباعهذا الأسلوب في ضمان وحفظ مصالحها بقصد التعاون والتكامل مع الآخرين، ينبغي عليها بذات الوقت أن تستعين بنفس الأسلوب للسوية الخلافات.

التوصيات

١. دراسة اسباب النزاعات، ووضع المعالجات المناسبة لها قبل أن تستفحل وتصل إلى حد المواجهة المسلحة، والحث على حلها بالطرق السلمية.

٢. إعادة النظر في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة.

٣. تفعيل الية التفاوض لحل النزاعات الدولية.

٤. اصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل الاتفاقية العربية للدفاع المشترك والحرص على تسوية النزاعات بين الدول الاعضاء.

٥. العمل على تشجيع جهود المنظمات الدولية وتطويرها من خلال مراجعة وتنقيح مواليقيا حتى تواكب متطلبات الوضع على الساحة الدولية.

الهوامش

---

[١] إبراهيم العناني، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية – رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص١٩

[٢] آلاء داغر حمودي، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٨، ص١٠

[٣] أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩

[٤] حداد كمال، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للنشر، لبنان، ١٩٩٨، ص٢٧

[٥] الخير قشي، المنازعات القانونية والسياسية في القضاء محكمة العدل الدولية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنه، الجزائر، ١٩٩٤، ص٢٤

[٦] رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١، ص٢٠٧

[٧] سهيل حسين الفتالوي، المنازعات الدولية مطبعة دار القادسية، بغداد، ١٩٨٥، ص٥٠١

[٨] صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص٣٩

[٩] عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٢٥

[١٠] عمر إسماعيل سعد الله، القانون الدولي للتنمية دراسة في النظرية، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٠، ص١٧

[١١] محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، ج٢، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ٢٠٠٢، ص٢٩٥

[١٢] وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠١٨، ص٣٥٨

[١٣] يخلف شوري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية المجلد ٧، العدد ٢، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٨، ص٢٩٢

[١٤] العابد، نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٣، ص٦١

[١٥] بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دتر قرطبة الجزائر، ٢٠١٦، ص٢٠

[١٦] المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى، دمشق، سوريا، للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص٥٤

[١٧] أنور محمد نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠٠٧، ص٥٣

[١٨] ناي، جوزيف ، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠٢

[١٩] نصار، وليم، روسيا كقوة كبرى، دار الكتبالعلمية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٨

[٢٠] هلال علي الدين، تقييم الأزمة الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢، ص١٦٢.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم العناني، دور المفاوضات في حل منازعات الحدود الدولية – رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩

٢. بوقارة، حسين، تحليل النزاعات الدولية، ط١، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٨

٣. آلاء داغر حمودي، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠١٨

٤. أحمد أبو الوفاء، القانون الدولي والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦

٥. حداد كمال، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للنشر، لبنان، ١٩٩٨
٦. حسين قادري، النزاعات الدولية، ط١، دار الكتاب الثقافي، الجزائر، ٢٠٠٧
٧. الحسيني زهير، التدابير المضادة في القانون الدولي العام، ط٢، جامعة خانيونس، بنغازي، ١٩٩٨
٨. الخير قشي، المنازعات القانونية والسياسية في القضاء محكمة العدل الدولية مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنه، الجزائر، ١٩٩٤
٩. رشاد عارف السيد، القانون الدولي العام، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠١
١٠. نوري مرزه جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٢
١١. هشام بشير، المسئولية الدولية عن تدمير الأعيان والممتلكات الثقافية في ضوء الحرب الروسية مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، ٢٠٢٢
١٢. وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ٢٠١٨
١٣. يخلف شوري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الجتهاد للدراسات القانوني والاقتصادية المجلد ٧، العدد ٢، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٨
١٤. العابد، نائلة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٣
١٥. بن خليف عبد الوهاب، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دتر قرطبة الجزائر، ٢٠١٦
١٦. المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى، دمشق، سوريا، للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٤
١٧. صلاح، سالم ، التداعيات الفكرية والإستراتيجية للحرب الروسية، الأوكرانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢
١٨. أنور محمد نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠٠٧
١٩. ناي، جوزيف ، المنازعات الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٧
٢٠. نصار، وليم، روسيا كقوة كبرى، دار الكتبالعلمية، بيروت، ٢٠٠٨
٢١. هلال علي الدين، تقييم الأزمة الأوكرانية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠٢٢